الفصل السادس
تأثيرات المناخ علي الإنسان

مقدمة:

لقد تسبب التغير المناخي في حدوث تغيرات خطيرة وربما تكون دائمة في حالة كوكبنا الجيولوجية والبيولوجية والنظم البيئية. إن اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تدعي الآن أن "هناك دليلا جديدا وأكثر قوة على أن معظم السخونة الملاحظة على مدار الخمسين سنة الأخيرة أنما يمكن نسبتها إلى الأنشطة البشرية. ولقد أدت هذه التغيرات إلى حدوث الكثير من المخاطر البيئية تجاه صحة الإنسان، مثل: نضوب طبقة الأوزون، وفقدان التنوع الحيوي، والضغوط على الأنظمة المنتجة للغذاء، وانتشار الأمراض المعدية بشكل عالمي. فقد قدرت منظمة الصحة العالمية (WHO) وقوع ١٦٠٠٠٠ حالة وفاة منذ ١٩٥٠م مرتبطة بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية. لقد أشار بحث أجري في معهد هوفر بواسطة الاقتصادي توماس مور (Thomas Moore) إلى أن الاحتباس الحراري العالمي سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات في الولايات المتحدة، علي سبيل المثال.

وإلى الآن يوجد مظهر مهمل من مظاهر مشكلة التغيرات المناخية؛ فقد تم إجراء قدر أقل من البحوث حول تأثيرات التغير المناخي على الصحة ووفرة الطعام والنمو الاقتصادي والهجرة والأمن والتغير الاجتماعي والمنافع العامة، مثل: مياه الشرب مقارنة بتلك الأبحاث التي أجريت حول التغيرات الجيو فيزيائية المرتبطة بالاحتباس الحراري العالمي.

إن تأثيرات البشر ربما تكون إيجابية وسلبية على حد سواء، فتغيرات المناخ في إقليم سيبيريا، على سبيل المثال، يتوقع أن تحسن من إنتاج الطعام وأنشطة الاقتصاد المحلي، وذلك على المدى القصير إلى المتوسط على الأقل. ولكن العديد من الدراسات أشارت إلى أن الآثار الحالية والمستقبلية للتغير المناخي على الإنسان والمجتمع سلبية وستظل سلبية بصورة سائدة.

فغالبية الآثار العكسية للتغير المناخي تعاني منها المجتمعات الفقيرة وذات الدخل المنخفض حول العالم، والتي تتميز بمستويات كبيرة من التعرض للعوامل البيئية المؤثرة والمتمثلة في الصحة والثروة والعناصر الأخرى، بالإضافة إلى مستويات منخفضة من القدرة المتوفرة للتأقلم مع التغير المناخي. لقد تضمن أحد التقارير حول تأثير تغير المناخ علي البشر في الدول المختلفة، والذي صدر عن المنتدى الإنساني العالمي عام ٢٠٠٩م رسما حول العمل الذي تم من قبل منظمة الصحة العالمية في فترة مبكرة من ذلك العقد، حيث أوضح أن الدول النامية تعاني من ٩٩٪ من الخسائر المنسوبة إلى التغير المناخي. ولقد أثار هذا أيضا تساؤلا حول العدالة المناخية حيث إن أكثر ٥٠ دولة نامية حول العالم لا تعتبر مسئولة عن أكثر من ١١٪ من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتي تتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمية.

وبسبب قلة الأبحاث التي أجريت حول التأثيرات البشرية على التغير المناخي وبسبب صعوبة التفرقة بين تأثير التغير المناخي والعناصر الأخرى المساهمة؛ فإن الإحصاءات التي ترتبط بالتأثيرات البشرية على التغير المناخي بها هوامش كبيرة من عدم الدقة. وعلى المستوى العالمي بوجه خاص، فإن كثيرا من البيانات الإحصائية حول التأثير البشري على التغير المناخي يجب أن يعتبر مؤشرا على القيمة الأسية للتأثير.

وبالرغم من أنه لم يكن هناك بحث (ومناقشة مرتبطة بالسياسة) حول تأثير الإنسان على التغير المناخي، إلا أن عددا من المنظمات تبرز ملف هذه القضية من خلال تنظيم لقاءات عالية المستوى ونشر تقارير حول الموضوع. وهذه المنظمات تتضمن: منظمة أوكسفام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنتدى الإنساني العالمي، ومؤسسة كير الدولية، ومنظمة السلام الأخضر، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

تأثير التغيرات المناخية على صحة الإنسان:

إن التأثير الفردي يكون من خلال الأصول العرقية والطبيعة والوضع الثقافي والاقتصادي والسياسي للمجتمع على المناخ المحلي Microclimate، وأيضا تغير المناخ الواسع Macroclimate يكون من خلال تغير حرارة الجو والمطر والرطوبة والجفاف.

إن تغير المناخ الواسع له أثر كبير في تغير المحيط البيئي للإنسان، وذلك من خلال تزايد الأمراض الفطرية والبكتيريا والعدوى بالطفيليات والحروق الشمسية وجفاف الجلد وتشققه، وظهور مرض الاكزيما وسرطانات الجلد.

وكما نعلم، فإن الجلد يعتبر خط الدفاع الأول بالنسبة للإنسان والذي يحميه من المضار البيئية المحيطة به. وأن تأثير البيئة مستمر مع الإنسان طوال حياته. وللجسم القدرة على حماية نفسه من المضار البيئية ما دامت هذه البيئة ضمن معدلات بيئية طبيعية من حرارة ورطوبة ومكون للإشعاعات المختلفة.

ومن المؤكد، أن هناك مؤثرات طبيعية تؤثر على صحة الإنسان، منها: النمو المتزايد لأعداد السكان، والهجرة من الريف إلى المدينة، والتطور التقني السريع، وازدياد النزوح والهجرات الجماعية. كل هذا وقف حاجزا منيعا أمام العالم في البحث عن الحلول لصحة المجتمعات في كل دول العالم؛ وخاصة الخطة العالمية في إعلان عام ٢٠٠٠ ليكون عام الصحة والتي انبثقت عن إعلان Alma ata عام ١٩٧٥م.

ومع ازدياد تفشي الأمراض الخطرة والمزمنة، مثل: الجذام والانكو سيركاريا والملاريا والفلاريا ونقص المناعة المكتسبة AIDS وسرطانات الجلد وسوء التغذية، أصبحت الحاجة ملحة من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي لدق ناقوس الخطر وزيادة الجهود وتكثيفها، وذلك ليس لإيجاد العلاج ولكن أيضا للوقوف على أسبابها، وأهمها: التغير البيئي المتسارع والناتج عن الاستخدام الجائر للطبيعة من قبل الإنسان، وتدميره للغابات وازدياد معدلات ثاني أكسيد الكربون الناتج من المصانع والسيارات، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تنتج ما يعادل ٢٥٪ من انبعاث ثاني

أكسيد الكربون في الجو. وتجدر الإشارة إلي أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توقع حتى الآن على معاهدة كيوتو للحد من انبعاث هذا الغاز. وقال الباحث الأسترالي توني ماك مايكل Tony McMichael من مركز علم الأوبئة وصحة السكان في استراليا، أن التغير المناخي سيؤدي لتغيرات في نماذج الأمراض المعدية، وبينما نعمل على الحد من انبعاث الغازات بسرعة أكبر لتجنب تغير مناخي، يتعين علينا مواجهة مخاطر صحية لا يمكن تجنبها ناجمة عن التغير المناخي الحالي والوشيك. ويضيف الباحث بأنه سيكون لهذا تأثيرات صحية معكوسة على كل الشعوب خاصة بالمناطق المعرضة جغرافيا للإنبعاثات والفقيرة في الموارد.

تأثيرات المناخ علي الصحة:

التغير المناخي يتميز بنطاق واسع من المخاطر على صحة الأشخاص، وهي مخاطر سوف تزداد في العقود القادمة وغالبا ستصل إلى مستويات خطيرة، في حالة استمرار تغير المناخ في مساره الحالي.

وتتضمن الفئات الثلاث الأساسية للمخاطر الصحية، ما يلي:

(أ) التأثير المباشر: وهو ذلك التأثير الناتج عن الموجات الساخنة وتلوث الهواء على نطاق واسع، والكوارث الجوية الطبيعية.

(ب) التأثيرات الناشئة عن التغيرات المناخية: وهي تلك التأثيرات التي تحدث نتيجة للتغيرات المناخية المتعلقة بالنظم والعلاقات البيئية، مثل: التأثير علي المحاصيل الزراعية والناموس وعلم البيئة والإنتاج البحري.

(ج) التوابع الأكثر انتشارًا (غير المباشرة): وهي تلك التوابع المرتبطة بالإفقار والنزوح والصراع على الموارد، مثل: المياه، ومشكلات الصحة.

وبناء على ذلك، فإن التغير المناخي يهدد بأن يقلل أو يعوق أو يعكس التقدم العالمي تجاه خفض نسب الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، والوفيات الناتجة عن مرض الإسهال وانتشار غيره من الأمراض المعدية. ويعمل التغير المناخي بصورة سائدة من خلال زيادة حدة المشكلات الصحية الموجودة والهائلة غالبا، خاصة بالمناطق الفقيرة من العالم.

ونذكر هنا، التأثيرات العكسية على صحة الأشخاص الفقراء بالدول النامية، وهذه التأثيرات من المحتمل أن تتضاعف هي الأخرى من خلال الضغوط الإضافية للتغير المناخي.

ومن ثّم، فإن عناصر المناخ المتغيرة وهي الهواء والماء النقي والطعام الكافي والعوائق الطبيعية لعوامل العدوى المرضية والمأوى المناسب والآمن، تؤثر سلبا على متطلبات صحة الأفراد. فالمناخ الحار والمتغير يؤدي إلى مستويات مرتفعة من بعض ملوثات الهواء وزيادة تكرار الحوادث المرتبطة بالطقس المتطرف. حيث يزيد من معدلات ونطاقات نقل الأمراض المعدية من خلال الماء غير النظيف والطعام الملوث وبالتأثير في الكائنات ناقل، مثل: الناموس وفصائل المضيف المتوسط والمستودع التي تأوي العامل المعدي، مثل: الخفافيش والقوارض.

إن التغيرات التي تطرأ على درجات الحرارة وسقوط الأمطار الموسمية تعرض الإنتاج الزراعي في العديد من المناطق للخطر بما يتضمن بعضا من البلدان الأقل تطورا؛ وذلك يشكل مخاطر على حياة الأطفال ونموهم والصحة العامة والقدرة الوظيفية للبالغين. ومع استمرار تزايد ارتفاع الحرارة، فإن خطورة الكوارث المرتبطة بالطقس (وبالطبع تكرارها) ستزداد. ويبدو أن هذا قد حدث بالفعل في عدد من المناطق حول العالم خلال العقود الماضية العديدة. ونتيجة لذلك وعلى سبيل الخلاصة، فإن ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على موارد الطعام والماء؛ يمكن بصورة غير مباشرة أن تزيد من نطاق نتائج الحالة الصحية العكسية بما في ذلك سوء التغذية والإسهال وأمراض الجهاز التنفسي والأمراض المنقولة عن طريق الماء والحشرات. ومما لاشك فيه، أن لتفاوت الرعاية الصحية والتغيرات المناخية تأثيرا كبيرا على صحة الإنسان وجودة الحياة ويعتبران متصلتين من خلال العديد من الطرق. ولقد أشار تقرير مفوضية منظمة الصحة العالمية إلي العوامل المحددة للصحة الاجتماعية إلا أن المجتمعات الفقيرة عرضة لتحمل حصة غير متكافئة من عبء التغير المناخي بسبب تعرضها المتزايد وقابليتها لمواجهة تهديدات صحية.

ونشير هنا إلي أن أكثر من ٩٠٪ من وفيات الملاريا والإسهال تنقل بواسطة أطفال يبلغون من العمر ٥ سنوات أو أقل، وغالبا ما يكونون في الدول النامية. وتتضمن المجموعات التي تتأثر بدرجة خطيرة كل من النساء والكبار والأشخاص الذين يعيشون في ولايات الجزر النامية الصغيرة والأقاليم الساحلية الأخرى والمدن الضخمة أو المناطق الجبلية.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن التغير المناخي يمكن أن يؤدي إلى زيادة بالغة في انتشار مختلف الأمراض المعدية. وبداية من منتصف السبعينيات، كان هناك "ظهور وانتعاش وإعادة توزيع للأمراض المعدية. والأسباب التي أدت إلى ذلك على الأرجح متعددة حيث تعتمد على عناصر اجتماعية وبيئية ومناخية متنوعة، ولكن العديد يزعمون أن "انتشار المرض المعدي ربما يكون واحدا من التفسيرات البيولوجية المبكرة لعدم الاستقرار المناخي. وبالرغم من أن العديد من الأمراض المعدية تأثرت بالتغيرات التي طرأت على المناخ، إلا أن الأمراض المنقولة بواسطة الناقلات مثل: الملاريا وحمى الضنك تمثل أقوى علاقة سببية. فالملاريا بالتحديد التي تقتل ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ طفل سنويًا تشكّل أكبر تهديد وشيك.

النزوح (الهجرة):

يؤدي تغير المناخ إلى نزوح الأفراد من خلال العديد من الطرق وأكثرها وضوحًا، ومأساوية، ما يكون بسبب زيادة عدد وخطورة الكوارث المتعلقة بالطقس والتي تدمر المنازل والمساكن مما يدفع الأفراد إلى البحث عن مأوى أو أماكن للعيش بمكان آخر.

إن ظاهرة البداية البطيئة التي تتضمن تأثيرات التغير المناخي، مثل: التصحر وارتفاع منسوب البحار يؤدي تدريجيًا إلى تدمير أسباب المعيشة وتجبر المجتمعات على التخلي عن أوطانها التقليدية لتذهب إلى بيئات أكثر ملائمة. ويحدث هذا حاليا في مناطق الساحل الإفريقي وحزام مناطق المناخ شبه الجاف الذي يمتد حول القارة أسفل صحرائها الشمالية تمامًا. ويمكن أن تؤدي البيئات المتدهورة نتيجة للتغير المناخي إلى مزيد من الصراعات حول الموارد والتي قد تؤدي بدورها إلى نزوح الأفراد.

وأما الأحداث البيئية المتطرفة فيتم النظر إليها بصورة متزايدة باعتبارها السبب الرئيسي للهجرة عبر العالم. فطبقا لمركز مراقبة النزوح الداخلي (Internal Displacement Monitoring Centre)، فإن أكثر من ٤٢ مليون شخص نزحوا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وهذا يزيد عن ضعف سكان سريلانكا. وتتضمن هذه الأرقام أولئك الذين نزحوا بسبب العواصف والفيضانات وموجات الحر والبرد. ولا يزال هناك آخرون نزحوا بسبب الجفاف وارتفاع منسوب البحار. ومعظم هؤلاء الأفراد أجبروا على ترك منازلهم وفي النهاية عادوا عندما تحسنت الظروف، ولكن عددا غير محدد أصبح في عداد المهاجرين، وهذا داخل بلادهم في العادة، إلا أن هناك أيضا من هاجروا عبر الحدود القومية.

وتعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر مناطق العالم ميلا لحدوث الكوارث الطبيعية، وذلك من ناحية العدد الإجمالي للكوارث والأشخاص المتضررين على حد سواء. حيث تتعرض تلك المنطقة بدرجة كبيرة للتأثيرات المناخية وتعتبر موطنًا لمجموعات سكانية معرضة للمخاطر بدرجة كبيرة تعتبر فقيرة ومهمشة بصورة غير متساوية. وقد أشار تقرير صدر عن بنك التنمية الآسيوي مؤخرا إلى "المناطق الخطرة بيئيًا" والتي تمثل مخاطر خاصة لحدوث فيضانات وزوابع وأعاصير وزيادة ضغط المياه.

ومن أجل تقليل الهجرات الإجبارية بسبب سوء الأوضاع البيئية وتعزيز عودة المجتمعات المعرضة للمخاطر، يجب على الحكومات أن تتبنى سياسات وتضخ موارد التمويل من أجل توفير الحماية الاجتماعية وتنمية أسباب المعيشة وتطوير البنية التحتية الحضرية الأساسية وإدارة مخاطر الكوارث. ورغم أن كافة الجهود يجب أن تبذل للتأكيد على إمكانية بقاء الأفراد في المناطق التي يعيشون فيها، فمن المهم أيضا إدراك أن الهجرة يمكن أن تكون هي الأخرى طريقة للأفراد للتأقلم مع التغيرات البيئية. ففي حالة إدارتها بطريقة صحيحة وبذل الجهود لحماية حقوق المهاجرين، يمكن أن توفر الهجرة منافع مستدامة بالنسبة للمنطقة الأصلية والوجهة المنشودة كذلك بالإضافة إلى المهاجرين أنفسهم. ولكن المهاجرين - خاصة منخفضي المهارات- يعتبرون

من بين أكثر الأفراد تضررا في المجتمع وغالبا ما يحرمون من وسائل الحماية الأساسية وإمكانية الوصول إلى الخدمات.

إن الروابط بين التدهور البيئي التدريجي الناتج عن التغير المناخي والنزوح تعتبر معقدة: حيث إن قرار الهجرة يؤخذ على مستوى أفراد الأسرة ومن الصعب قياس مدى التأثير المعين للتغير المناخي في هذه القرارات باعتبار العناصر المؤثرة الأخرى؛ مثل: خيارات الفقر أو النمو السكاني أو التوظيف. وهذا يحدث جدلا حول الهجرة البيئية في مجال عالي التنافس: ورغم أن مصطلح "اللاجئ البيئي" يشيع استخدامه في بعض السياقات إلا أنه لا ينصح به من قبل بعض الوكالات مثل: المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والتي أشارت إلى أن مصطلح "لاجئ" يخضع لتعريف قانوني صارم لا ينطبق على المهاجرين البيئيين.

ولا تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي ولا اتفاقية كيوتو التابعة لها، والتي تعتبر اتفاقية دولية حول التغير المناخي، أي شروط مرتبطة بالمساعدة أو الحماية المحددة لمن سيتأثرون بشكل مباشر بالتغير المناخي.

أثر العولمة على البطالة في البلدان النامية:

على الرغم من تعدد مفاهيم البطالة بين الاقتصاديين إلا أنه يمكن توضيح مفهومها العام بأنها: وجود جزء من العمال والراغبين في العمل دون عمل، أي: بقاؤهم خارج قوة العمل الفاعلة عاطلين عن العمل. كما تعرف البطالة أيضا بأنها: الحالة التي يكون فيها الناس قادرين على العمل ويبحثون عنه ولم يجدوه.

وهنالك عدة أنواع من البطالة يمكن بيانها بالاتي:

أولا: البطالة السافرة (الصريحة):

ويقصد بها وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى ولهذا فهم في حالة تعطل كامل ولا يمارسون أي عمل.

ويمكن تقسيم البطالة السافرة إلي الأنواع التالية:

١- البطالة الإجبارية:

وهي البطالة الناتجة عن فائض قوة العمل والتي تعم جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، وتحدث نتيجة بعض الظروف داخل البلد كالحروب والكساد الاقتصادي، وتحدث أيضا عندما لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم وقدرتهم عليه وقبولهم ، وتقسم إلى:

أ- البطالة الاحتكاكية: وهي التوقف المؤقت عن العمل نتيجة الانتقال من وظيفة لأخرى أو البحث عن وظيفة أخرى ..... الخ.

ب- البطالة الهيكلية: وتحدث بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني والتي تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه.

ت- البطالة الدورية: وتحدث بشكل دوري للنشاط الاقتصادي نتيجة تعطل أو توقف جزء من الجهاز الإنتاجي عند حالات الكساد ، وتنشأ عندما يكون هنالك قصور في مستوى الطلب على الإنتاج.

ث- البطالة الموسمية: وتنشأ بسبب قصور الطلب على العمل في مواسم معينة وهي ناتجة عن انخفاض الطلب الكلي من بعض القطاعات الاقتصادية وليس الاقتصاد ككل.

٢- البطالة الاختيارية:

هي البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل، ويفسر وجودها الارتفاع النسبي في إعانات البطالة أو تعويضات البطالة، فإذا كان التعويض قريبا من الأجر الحقيقي فإنه يشجع عدد غير قليل من العاملين على اختيار البطالة.

ثانيا: البطالة المقنعة:

ويقصد بها الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العاملين بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة فلا تنتج شيء تقريبا، ويزداد هذا النوع في البلدان النامية بسبب وفرة عنصر العمل بينما تكون فرص العمل محددة بسبب ضيق مجالات الإنتاج.

ومما لاشك فيه، أن البطالة تؤدي دورا سلبيا في الاقتصاديات الوطنية عموما، إذ أن لها آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية جسيمة.

الآثار الاقتصادية للبطالة:

وتتمثل الآثار الاقتصادية للبطالة في النقاط التالية:

١- تأثيرها في حجم الدخل وتوزيعه، ويتمثل التأثير في حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي، أما تأثيرها في توزيع الدخل فيتمثل في أن تغير مستوى التشغيل يؤدي إلى تغير مستوى الأجور وفي نفس الاتجاه.

٢- آثار غير مباشرة من خلال التأثير في الاستهلاك والصادرات والواردات.

٣- ضعف القوة الشرائية في السوق المحلية مما يؤدي إلى تأثيرات في العرض والطلب في السوق.

٤- تعني البطالة عدم التشغيل الكامل مما يؤثر في عدم وصول الاقتصاد إلى وضع التوازن.

٥- إن تعطيل جزء من قوة العمل شأنه أن يكلف الدولة أعباء تتمثل في زيادة الاستهلاك من قبل القوى المعطلة وانخفاض الناتج الوطني.

٦- إن عدم استغلال عنصر العمل والذي يعد أحد الموارد الاقتصادية يضيع على الاقتصاد الوطني فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها القوى العاملة الراغبة والقادرة على الإنتاج وبالتالي تطور الاقتصاد.

أما الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة، فإنها تعد من أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات لكونها تؤدي إلى بروز ظاهرة الفقر وزيادتها وما ينجم عنها من أمراض اجتماعية ونفسية خطيرة، إذ تؤكد الإحصاءات العالمية على أن للبطالة أثار في الصحة الجسدية وتعيق النمو النفسي، أن هذه المشكلات سيترتب على بعضها أمراض نفسية أو الإدمان والجرائم وضعف الانتماء للبلد وكراهية للمجتمع لينتهي الأمر بالعنف والإرهاب وخصوصا لكون أن الشباب العاطل منهار وكاره للمجتمع، فضلا عن أن تأثير البطالة في المجتمع يمتد أيضا إلى الأفراد الذين يعيلهم هؤلاء العاطلين مما يؤدي الى حرمانهم من مستلزمات العيش، وبالتالي تفاقم الآثار السلبية للبطالة